

سياسات مكافحة الفقر في ماليزيا

* طلحاوي فاطمة الزهراء، جامعة أدرار، الجزائر.

** مدياني محمد، جامعة أدرار، الجزائر.

الملخص

لقد جعلت مؤشرات وإحصائيات الفقر في العالم ومقارنتها بالجهود نحو النمو وزيادة معدلاته من ظاهرة الفقر تحدياً أخلاقياً في العالم؛ حيث يُحمل الباحثون الاقتصاديون ومختصون في علم الاجتماع الدول المتقدمة الارتفاع المتزايد لمعدلات الفقر في العالم، وهكذا توسع مجال الاهتمام بهذه الظاهرة لتأخذ إضافة إلى بعدها الاقتصادي والاجتماعي بُعداً آخر وهو البعد الأخلاقي أدخلها ضمن العلاقات الدولية حيث تنامت الجهود نحو تبني سياسات مختلفة للقضاء على هذه الظاهرة، التي لم تعد تقتصر على فئة معينة أو مجتمع معين، وإنما تشهد استفحالا في شتى مناطق العالم. وماليزيا كغيرها من الدول وضعت سياسات وبرامج متعددة للقضاء على الفقر؛ إذ تعد من النماذج التي لقت رواجاً لما قامت به؛ حيث استطاعت التغلب على الحواجز التي كان من الممكن أن تعيق مسار التنمية والاستثمار في مواردها وإمكانياتها باستغلال جغرافيتها وبنية سكانها المتنوعة التي لم تكن قط مصدراً للتشتت والانشقاق، بل اسهمت إلى حد كبير في دعم استراتيجية التنمية في ماليزيا، واستطاعت أن تخفض معدل الفقر لديها من (52.4%) عام 1970 إلى نحو (1.7%) عام 2012. سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية استعراض أهم السياسات التنموية التي اعتمدها ماليزيا لمواجهة الفقر والنتائج التي توصلت إليها مروراً بالوسائل الداعمة لتحقيق ذلك، لتختتم الورقة بجملة من التوصيات للاستفادة من تجربة ماليزيا والاقتداء بها.

Abstract

The indicators and statistics of poverty in the world have made this phenomenon a moral challenging especially when we compare it by the efforts of growth increasing. Hence, the focus on how to find the true remedies to this problem has deepened to take another dimension which is the moral one in addition to the other ones: economic and social dimensions. In this context, Malaysia put different policies and programs to decrease the rate of poverty. It is a typical in this domain according to what have been established therein from the good management of its resources to the strengthening of the development strategy. The latter had positive results as the poverty rate has increased from 52.4% in 1970 to 1.7% in 2012. This article attempts to shed light on the important development strategies adopted by this country to fight poverty and the main consequences and concludes by recommendations to benefit from the Malaysian experience.

* Mediani_mohamed@yahoo.fr

** Mediani_mohamed@yahoo.fr

مقدمة

تعد مشكلة الفقر من أكبر التحديات والصعوبات التي تواجه البشرية في شتى أنحاء الأرض وذلك بسبب ما يترتب عليها من بؤس وشقاء وتشرد وجريمة وانقسام وخلل في المجتمعات البشرية، ما يهدد ليس فقط المجتمعات الفقيرة بل البشرية جمعاء. وتؤكد الدراسات أنه لا يمكن استئصال الفقر إلا بالمعالجة الجذرية لمسبباته، وحجر الأساس لمعالجة الفقر هو تمكين المجتمعات الفقيرة من الاعتماد على نفسها وإعطائها الفرص للمشاركة في خطط تنمية تناسبها. وهكذا توسع الاهتمام بظاهرة الفقر من المجال الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع من المجتمعات إلى مجال العلاقات الدولية، وتعتبر تجربة مكافحة الفقر في ماليزيا من أبرز التجارب التي كُلت بالنجاح على مستوى العالم الإسلامي الذي يعيش (37%) من سكانه تحت خط الفقر، فقد استطاعت ماليزيا خلال الفترة (1970 - 2000) تخفيض معدل الفقر من (52.4%) إلى (5.5%)؛ وهو ما يعني أن عدد الأسر الفقيرة تناقص بنهاية عقد التسعينات إلى أكثر من ثلاثة أضعاف عما كان عليه الحال في عقد السبعينات.

يهدف هذا البحث إلى عرض تجربة ماليزيا في مكافحة الفقر، من خلال استعراض مختلف السياسات التنموية التي انتهجتها كطريق لإعادة هيكلة المجتمع والقضاء على مظاهر التخلف، ومؤشرات الأداء الاقتصادي لماليزيا، وذلك خلال الفترة (1970-2012)، ثم التطرق إلى البرامج التي نفذتها مؤسسات الدولة وغيرها من المؤسسات غير الحكومية من أجل محاربة الفقر والقضاء على الفقر المدقع، وذلك بعد اعتماد هذه البرامج والمشاريع من طرف الحكومة، وإنشاء هيئات ومجالس رقابية تقوم بمتابعة مسار التنفيذ. كما ارتأينا وضع الوسائل الداعمة لتحقيق تلك البرامج، لنختتم بجملة نتائج تجربة ماليزيا في القضاء على الفقر ووضع بعض التوصيات والاقتراحات إذ لا يتوقف الأمر على عرض تجربة ماليزيا في مكافحة الفقر واعتبار السياسات التنموية التي انتهجتها هي الحل الوحيد والأمثل باعتبار أن تطبيق السياسات نفسها يتطلب نفس الميكانيزمات على أقل تقدير، وإنما فقط للاستفادة منه كنموذج لقي رواجا وقبولاً على المستوى العالمي.

لقد حاولنا من خلال بحثنا هذا عرض السياسات التنموية في ماليزيا وتجربتها في مكافحة الفقر وتمحور البحث حول الاجابة عن التساؤل التالي:

ما هي السياسات التي انتهجتها الحكومة الماليزية لمكافحة الفقر خلال الفترة (1970-2012)؟

وقصد الاجابة على هذا التساؤل؛ قسمنا البحث إلى ثلاثة محاور، هي كالاتي:

- الفقر والتنمية؛

- السياسات التنموية في ماليزيا خلال الفترة (1970-2012)؛

- تجربة ماليزيا في مكافحة الفقر (البرامج والنتائج)؛

وألحقنا البحث بمجموعة من النتائج والتوصيات، إذ يبقى النجاح في تطبيق السياسات التنموية وضمان ذلك مرهونا باستراتيجيات لا تتوقف عند البعد الاقتصادي فحسب، بل تتعدى إلى الأبعاد الاجتماعية والأخلاقية وكذا إلى مدى استمراريته والقدرة على تنفيذها.

أولاً: الفقر والتنمية

عرفت العقود الأخيرة من القرن العشرين اهتماما متزايدا بظاهرة الفقر؛ حيث أسهب العديد من الاقتصاديين والمفكرين في كتاباتهم حول هذه الظاهرة بالرغم من اختلاف مدارسهم وتوجهاتهم الفكرية، فلم يتوقف البحث عند تشخيص الفقر كظاهرة أو التعريف بها فحسب، فهي ظاهرة قديمة قدم البشر وقد عرفها الانسان منذ الأزل لكن الشعور بجدتها زاد بزيادة رغبات واحتياجات الأفراد وتفاقم مشكل الندرة. فقد حاول رجال الدين والفلاسفة منذ العصور الأولى إيجاد الحلول المناسبة للتخفيف من معاناة الفقراء وكان ذلك الاهتمام منصباً حول موضوع الفقر، لكن من حيث تنظيره وقياسه كظاهرة؛ فذلك يتوقف على طبيعة الموارد المتاحة ونظم ادارة الدولة، ناهيك عن

اختلاف سياسات الدولة في معالجتها. وتزامن ذلك مع تنامي جهود الأمم المتحدة وسعيها في علاج قضايا الفقر، وتغيير الفكر من أن الفقر ظاهرة تنفرد بها فئة معينة أو مجتمع معين، وإنما مشكلة تعاني منها الدول مجتمعة. وظهر مع ذلك تصنيف الدول إلى فقيرة وغنية وتحديد مقاييس ومؤشرات للفقر في الدول مع مراعاة الفوارق نسبيا.

خلال أواخر القرن العشرين عرفت أدبيات التنمية الاقتصادية توجها جديدا نحو قياس وتنظير ظاهرة الفقر، وتحلى ذلك من خلال تعدد المؤلفات والكتابات حول الفقر كظاهرة اقتصادية ترتبط وكافة المتغيرات الكمية والنوعية في الحياة الاقتصادية، وكذا آثارها على النمو الاقتصادي للدول. فتعددت الكتابات* ومن بينها: « إعادة التوزيع النمو الاقتصادي » لشنري (chenery) ومجموعة من الباحثين¹ بالبنك الدولي عام 1974.

وفي الفترة ذاتها شهد العالم تزايد الاهتمام بقضايا الفقراء بعد أن أصبحوا يشكلون أغلبية سكان الدول النامية، فعمدت العديد من المؤسسات والهيئات الدولية ومراكز البحوث والدراسات التنموية إلى عقد مؤتمرات وقمم إقليمية وعالمية لتحسيس بجدّة تضرر الفقراء، وقياس درجة حرمانهم سواء كان هذا الحرمان ماديا أو حرمانا من العيش بحرية وكرامة. بعد أن كانت تتوقف الاسهامات على تشخيص الظاهرة والتعريف بها وبأسبابها واقتراح حلول ظرفية للقضاء عليها.

أصبحت ظاهرة الفقر ظاهرة اقتصادية اتسع نطاق الاهتمام بها بالتحديد في مطلع الثمانينات وأخذ هذا الاهتمام مجرى جديدا بعد أن تبنت الدول النامية برامج التثقيف والتثبيت الهيكلي وسياسات الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛ حيث انعكست هذه السياسات سلبا على الطبقات الفقيرة في الدول النامية، الأمر الذي أدى إلى انكماش الطلب الكلي وخصخصة القطاع العام والغاء الدعم الحكومي عن السلع والخدمات وتحرير الأسعار وتعويم العملات المحلية ناهيك عن ارتفاع معدلات البطالة بسبب تسريح العمال وارتفاع تكاليف المعيشة².

ولم تعزى الآثار إلى الأسباب السالفة فحسب، وإنما كذلك إلى التوجه الجديد لمفهوم النمو الاقتصادي والدعوة إلى تشجيع التصنيع والتصدير وحركة الاستثمارات واجتياح الرأسمالية التي زادة من وطأة الفقر وحدته؛ حيث تبرز الاحصائيات أنه يعيش حوالي (1.1) مليار نسمة، أي ما يعادل خمس سكان العالم على أقل من دولار في اليوم، وتتركز غالبيتهم في أفريقيا ب (314) مليون شخص، وهم يمثلون نسبة (47%) من سكانها³.

جعلت مؤشرات وإحصائيات الفقر في العالم ومقارنتها بالجهود نحو النمو وزيادة معدلاته من ظاهرة الفقر تحديا أخلاقيا في العالم؛ حيث يحمل الباحثون الاقتصاديون ومختصون في علم الاجتماع الدول المتقدمة الارتفاع المتزايد لمعدلات الفقر في العالم، وهكذا توسع مجال الاهتمام بهذه الظاهرة لتأخذ إضافة إلى بعدها الاقتصادي والاجتماعي بعدا آخر وهو البعد الأخلاقي وتدخّل ضمن العلاقات الدولية وعقد مجموعة من المؤتمرات العالمية عاجلت ذات الاشكالية ولعل أهمها مؤتمر قمة الالفية الذي عقده الامم المتحدة في شهر سبتمبر من العام 2000 وبحضور 189 دولة بحيث قدمت عرضا مفصلا عن الحالة الاجتماعية السائدة ووضع استراتيجية تهدف للقضاء على الفقر تعهدت كل الدول على تنفيذها، وقد تضمن اعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية « الأهداف الإنمائية للألفية » ترمي ستّة منها للقضاء على الفقر بحلول عام 2015.

لقد استطاعت بعض الدول تحقيق هذه الأهداف نظرا لاستراتيجياتها المحكمة في حين لا تزال أخرى تتخبط بين تباطؤ معدلات النمو وازدياد معدلات الفقر.

وذلك ماستنطق في العنصر الموالي. فما هي استراتيجية ماليزيا لدعم أسس التنمية لديها؟

ثانياً: السياسات التنموية في ماليزيا

لقد انتهجت ماليزيا نهجا مختلفا عن الدول الاسيوية الغربية لتحقيق التنمية، بأخذ بعين الاعتبار خصوصية النسق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولعبت الدولة محورا لتحقيق التنمية، بدءا من التخطيط للسياسات الاقتصادية ومتابعة تنفيذها ووضعها الضوابط المنظمة للنشاط في شتى المجالات؛ حيث استطاعت ماليزيا أن تقدم نموذجا تنموياً فريداً عن طريق الأخذ بنظام الحكم المحلي، واستطاعت ماليزيا تحقيق جانب كبير من الأهداف التنموية المتضمنة في خططها الاقتصادية بحيث استطاعت تحقيق معدلات نمو عالية، وساعدت على حل كثير من المشاكل الاجتماعية والسياسية.

وقد صممت ماليزيا عددا من سياسات التنمية الاقتصادية، خططها من أجل توجيه إدارة القومية في الفترة (1970-2010)، وتضمن ذلك خططا تنموية على آجال طويلة، ومتوسطة وقصيرة؛ ونذكر أهم الخطط والإجراءات التي طبقتها ماليزيا خلال هذه الفترة فيما يلي:

1- السياسة الاقتصادية الجديدة (1971-1990)

وضعت هذه السياسة عقب أحداث 13 ماي 1969، والتي ركزت على تحسين الأوضاع الاقتصادية الماليزية عامة والعمل على معالجة مشكلة الفقر، مع اعطاء الأولوية للماليزيين من أصول مالوية، وادماجهم في الأنشطة الاقتصادية⁴. واشتمل الاطار الاقتصادي لهذا المنظور على التنمية الاقتصادية، مع الحرص على توسيع الاقتصاد وتنويعه، بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي، أما استراتيجية التصنيع، فاستهدفت التحول من احلال الواردات الى الاعتماد على التصدير، ومشاركة البيومترا (Bumiputra)** في التنمية الصناعية⁵، والربط بين التنمية الاقتصادية والعدالة في توزيع الثروة وتعزيز تنمية الموارد البشرية.

2- السياسة الوطنية (1991-2000)

جاءت هذه السياسة بمثابة استمرار للسياسة الاقتصادية الجديدة، فاستهدفت تطوير الموارد البشرية وتنميتها، إلى جانب فعالية الاستثمار، فضلا عن استهداف الحفاظ على النمو المتوازن وتعزيز التكنولوجيا الصناعية، وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير وتحسين القدرة التنافسية الدولية، بينما ظلت الأهداف الوطنية تركز على محاربة الفقر وتنمية الموارد البشرية.

3- سياسة الرؤية الجديدة (2000-2010)

ركزت هذه السياسة على بناء الامة الماليزية وترخيص أعراقها، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمشاركة الايجابية في المنافسة العالمية، وتطوير الاقتصاد القائم على المعرفة، وتعزيز الموارد البشرية، والحفاظة على البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة⁶. وقد استهدفت خطط هذه السياسة تحقيق الاهداف التالية:

- استقرار الاقتصاد الكلي.
 - اجتثاث الفقر وإعادة هيكلة المجتمع.
 - توسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
 - إنجاز تنمية مستدامة،
 - تفعيل القيم الاخلاقية في العمل.
- أما الرؤية المستقبلية 2020، فإنها تعكس الرؤية الاستراتيجية والتصور المستقبلي لماليزيا بحلول عام 2020، وترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:
- بناء دولة ماليزية متحدة وقوية.

- بناء مجتمع ماليزي متقدم، ناضج ديمقراطياً.
- تحقيق التنمية الشاملة في البلاد.
- تأسيس اقتصاد قادر على المنافسة ويكون قادراً على أن يدعم نفسه ذاتياً على المدى الطويل الأجل وأن يكون حيويًا ومنعشاً وقادراً على الصمود في مواجهات الأزمات.

مؤشرات الأداء الاقتصادي:

بدأت ماليزيا تجربتها في التنمية الاقتصادية بانتاج سلع أولية بدائية، مثل المطاط والقصدير وزيت النخيل والأخشاب، وكان نصيب الأراضي الزراعية من مساحة البلاد (12%)، وتشغل (35%) من القوى العاملة، وقد تطور الاقتصاد الزراعي؛ فأصبح يسهم بنسبة (11%) من الناتج المحلي الاجمالي بمعدل نمو سنوي بلغ (6.6%) خلال الفترة (1990-2010)، وأصبح القطاع الزراعي الأكثر إسهاماً في تنمية الاقتصاد بعد التصنيع والخدمات. وتعد ماليزيا أول منتج عالمي لزيت النخيل، إذ يسهم بنسبة (35%) في القطاع الزراعي. لقد حقق هذا القطاع إنجازات كبيرة، خصوصاً في ما يتعلق بتنمية المورد البشري في المناطق الزراعية. وساهمت السياسة الائتمانية الماليزية في مجال الزراعة في تعزيز الأمن الغذائي، وزيادة الانتاجية والمنافسة في هذا القطاع.

الجدول رقم (01): القيمة المضافة للقطاعات الرئيسية (الزراعة- الصناعة- الخدمات) في تكوين الناتج المحلي

الاجمالي في ماليزيا (1990-2012) بالأسعار الجارية.

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2012
الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	4424	88832	93789	143533	247534	305033
الزراعة (%)	15.22	12.95	8.60	8.26	10.36	10.05
الصناعة (%)	42.20	23.32	48.32	46.37	41.19	40.85
الخدمات (%)	42.58	45.65	43.08	45.37	48.45	49.10

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي. <http://www.worldbank.org/en/research>

وفي الوقت الذي كانت ماليزيا لا تصدر سوى المطاط والقصدير، قررت الدخول في التصنيع فيما كانت تفتقر إلى التصنيع، ولكن في ظل الارادة السياسية، تمكنت ماليزيا بفضل السياسة الاقتصادية الجديدة (1970-1990) من تطوير قطاعها الصناعي؛ حيث نجحت في اقتحام مجالات صناعة السيارات. وقد أسهم قطاع التصنيع في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (16%) في عام 1970، ثم قفزت النسبة إلى (42%) في عام 1990⁷، وازدادت أهمية هذا القطاع، حيث ساهمت قيمته المضافة بنحو (46%) عام 2006، ثم تراجعت لصالح قطاع الخدمات بعد أن ساهم القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي بنسبة (40%) عام 2012. إلى جانب ذلك، احتلت الصناعات الالكترونية مكاناً متميزاً في مشاريع ماليزيا المتحدة، وهو ما ساعد على امتصاص البطالة، واعادة توزيع الثروة ومكافحة ظاهرة الفقر. وأصبح قطاع الخدمات الجزء الأكبر من الاقتصاد الماليزي حيث يشكل (45.21%) من الناتج المحلي الاجمالي، وقد نما هذا القطاع بمعدل نمو يفوق (10%) سنوياً خلال الفترة (1990-2012)، وذلك نتيجة للتطور الصناعي وتكنولوجيا المعلومات مما زاد الحاجة إلى خدمات قوية تيسر وتوفر الخدمات المطلوبة.

ووفقاً لتقرير البنك الدولي بشأن التنمية في العالم عامي 1995 و 1997، ارتفع متوسط دخل الفرد الماليزي من (1930) دولار أمريكي عام 1988 إلى (3560) دولار أمريكي عام 1994. واستمر في الارتفاع ليبلغ نحو (9820) دولار أمريكي عام

2012. وقال الوزير برئاسة مجلس الوزراء الماليزي السيد نور محمد يعقوب إن الارتفاع الملحوظ في الدخل تحقق بفضل مبادرات الحكومة الفدرالية في ضمان استمرار النمو الاقتصادي واستقراره وقوته، حيث قرابة نصف مليون من وظائف ذات رواتب عالية أوجده المستثمرون خلال السنتين، خاصة في ولاية إسكندر التنمية جنوبي ماليزيا وولاية السواحل الشرقية الاقتصادية⁸.

كما حققت ماليزيا معدلات استثنائية للادخار، إذ وصل معدل ادخارها المحلي قبل الأزمة المالية إلى (39.7%)، وهو ما جعل فجوة الموارد المحلية مرتفعة نتيجة لارتفاع معدل استثمارها المحلي، بينما بلغ معدل ادخارها (43.4%) عام 2004. إلى جانب ذلك حثَّ الادخار المحلي ماليزيا الوقوع في فخ المديونية، بعد أن تمكنت من تخفيض أعباء خدمة الدين العام الخارجي، الأمر الذي أدى بصندوق النقد الدولي إلى الاشارة بالادارة المالية في ماليزيا.

وحققت ماليزيا ناتجا اجماليا محليا قدره (100851) مليون دولار عام 1996، وناتجا قدره (305033) مليون دولار عام 2012. بالإضافة إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي تجاوز (5.5%) عام 2012. أما قطاع السياحة فقد استحوذت فيه ماليزيا على أعلى تقييم وصل إلى 8.4 حسب معايير موقع كريست رينج الإلكتروني الرائد والمختص في مجال السفر والذي يتخذ من سنغافورة مقرا له، والذي ساعدها على استقطاب أكثر من 170 ألف زائر من منطقة الخليج وحدها خلال 2013.

لقد تمكنت ماليزيا من تحقيق معدلات إنمائية مرتفعة والحفاظ على معدلات تضخم تتراوح بين (2% - 3%) خلال العشرين عام الأخيرة، على الرغم من تأثر اقتصاد ماليزيا بالحروب المشتعلة في العالم العربي والاسلامي، وتذبذب اسعار النفط، والتراجع الواضح للدولار الأمريكي، كما هو واضح في الجدول رقم (02).

الجدول رقم (02): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1990-2012).

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2012
دخل الفرد (دولار)	2370	4010	3420	5240	8150	9820
الاستثمار الاجنبي المباشر (مليون دولار)	2332	4178	3788	3925	10886	9734
الصادرات (مليون دولار)	32783	83582	112369	162047	230989	265794
الواردات (مليون دولار)	31883	87078	94350	130552	188982	229624
سعر الصرف الرنجيت مقابل الدولار	2.70	2.50	3.80	3.78	3.22	3.08
التضخم (%)	2.62	3.45	1.53	2.96	1.71	1.65

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي. <http://www.worldbank.org/en/research>

من جانب آخر، استفاد الماليزيون من عوائد التنمية في مجال التعليم؛ إذ بلغ عدد الطلاب في التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية (5942) طالب في عام 2013 حسب معهد التعليم الدولي الأمريكي. وبهذا العدد تأتي ماليزيا في المرتبة الواحدة والعشرين بعد نيجيريا وتايلاند وإندونيسيا، وذلك بنسبة (0.9%) من إجمالي الطلاب الأجانب في أمريكا. وقد تعددت الخطط التنموية الماليزية التي اهتمت بالتعليم، وإن كانت تهدف في معظمها إلى توفير التسهيلات في كافة مراحل التعليم والعمل على زيادة التحاق الطلاب بكل مراحل التعليم⁹.

كما عملت ماليزيا على تنمية أفرادها من خلال تحسين مستوى معيشتهم وبما يضمن لهم الحياة الكريمة بتوفير الغذاء والعلاج والتعليم والأمن، ومن أجل تحقيق ذلك اتبعت سياسات متنوعة بالتنسيق مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، وقدمت عدة برامج للحد من ظاهرة الفقر في المجتمع الماليزي.

ثالثاً: تجربة ماليزيا في مكافحة الفقر والقضاء على الفقر المدقع

تعد تجربة ماليزيا في مكافحة الفقر من أنجح التجارب على مستوى العالم الإسلامي الذي بلغت به نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر (45.7%)، وتمكنت هذه التجربة خلال ثلاثة عقود (1970-2000) من تخفيض معدل الفقر من (52.4%) بداية السبعينيات إلى (5.5%) عام 2000، وهذا يعني أن عدد الأسر الفقيرة قد تناقص مع نهاية التسعينات بحوالي ثلاثة أضعاف عما كان عليه في سنوات السبعينات.

لقد استطاعت ماليزيا بفضل استراتيجياتها المحكمة أن تلتحق بركب النور الآسيوية، وهامي اليوم على بعد سنوات معدودة فقط على الالتحاق بالدول الصناعية وفقا لما وضعته في رؤية 2020. فالملفت في مسيرة التنمية لماليزيا هو انفتاحها على العالم من كل النواحي، وإقرارها بضرورة انعكاس هذا الانفتاح ايجابيا على شعبها في مختلف المجالات، حيث تركزت فلسفة التنمية في ماليزيا على تحسين نوعية حياة الأفراد بتوفير الضروريات كأساس لذلك؛ فنجد وكأنها ستستهدف وبشكل مباشر الفقراء وذوي الدخول المتدنية؛ إذ أن النمو الاقتصادي في ماليزيا يقتضي المساواة في الدخل، حيث يتأتى ذلك من العلاقة الطردية بين معدلات النمو وتقليل الفقر.

عمدت ماليزيا في مكافحة الفقر إلى تبني برامج عدة اقرتها الحكومة تحت مسمى < مشروع رفاهية الشعب > سعت من خلاله إلى زيادة الأفراد من خلال المشاريع التجارية المصغرة والصناعات البسيطة والزراعة وتشجيع الانتاج الغذائي، حيث لا يصعب على البسطاء القيام بمهاته الأعمال لتماشيا مع امكانياتهم وحدود مواردهم، كما تمكن الأفراد إلى جانب ذلك من الاستفادة من مزايا ضريبية وتسهيلات ادارية، كما سعت الحكومة إلى تعميم مشاريع أخرى تخص توفير التعليم والقضاء على الامية لتأهيل الأفراد وزيادة قدراتهم المعرفية والاستثمار فيها¹⁰. ولم تتوقف المبادرة عند القطاع الحكومي فحسب بل تعدت إلى مؤسسات ومنظمات غير حكومية مثل > مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا < والتي قدمت قروضا متناهية الصغر وبدون ضمانات مادية استفادت منها (148400) عائلة فقيرة¹¹.

1* برامج مكافحة الفقر ومساعدة الفقراء:

قام الفكر التنموي في ماليزيا على دعمتين أساسيتين تمثلتا في الحد من الفقر والقضاء على الفقر المدقع وكذا عادة هيكلية المجتمع ولتحقيق ذلك نفذت الحكومة برامج متنوعة يمكن أن نسردها في ما يلي:

1- برنامج التنمية للأسر أشد فقرا : يقوم هذا البرنامج بتقديم فرص العمل للفقراء وتوليد الدخول وتوفير الخدمات الضرورية للأفراد خصوصا الفقراء في المناطق الريفية أين يتركز غالبية الملايو وذلك بهدف اكتشاف القدرات ودعمها، وذلك بتهيئة هذه المناطق وتوفير ضروريات الحياة فيها من مساكن، ومياه وقنوات الصرف الصحي¹².

2- تقليص اختلالات التوازن بين القطاعات: تنامت الجهود لتقليل الصراع العنصري واستطاعت القضاء عليه بتدنية الفوارق الاجتماعية، حيث تم انشاء برنامج أمانة أسهم البومييترا، وهو برنامج تمويلي يقدم قروضا بدون فوائد للفقراء من السكان الأصليين وبمدة سماح تصل إلى أربع سنوات حيث يمكن للفقراء أن يستثمروا مبالغ من هذه القروض في شراء أسهم أخرى بواسطة المؤسسة ذاتها¹³.

3- برنامج أمانة اختيار ماليزيا: هو برنامج غير حكومي تقوم بتنفيذه هيئات غير حكومية تتمتع بالأهلية الوطنية ويعرف البرنامج بشموليته، ويرتكز أساسا على القضاء على الفقر المدقع من خلال مساعدة الفقراء على القيام بمشاريع صغيرة بمنحهم قروضا مصغرة وبدون فوائد وفي مجالات متعددة كالزراعة ومنشآت الأعمال الصغيرة¹⁴.

4- الإعانات المالية للفقراء أفرادا وأسرا: من خلال تقديم اعانات شهرية تتراوح ما بين 130 و 260 دولارا لمن يعول أسرة وهو معوق أو غير قادر على العمل بسبب الشيخوخة¹⁵.

5- مؤسسة بيت المال في ولاية سلانجور الماليزية¹⁶: دور هذه المؤسسات مركز في سد حاجيات الفقراء بشكل دائم وتحويلهم إلى منتجين، ومن أهم ما قامت به هذه المؤسسة لدعم الفقراء:

- تشييد المساجد والمدارس الدينية في المناطق الفقيرة.
 - تأسيس دور راية الأيتام.
 - انشاء مراكز طبية لتقديم الرعاية الصحية للفئات الفقيرة ودعم الأدوية التي يستهلكها الفقراء بكثرة والأدوية المنقذة للحياة.
- 6- الاستثمار في العنصر البشري: واعتبار ان الفرد هو محور عملية التنمية الاقتصادية وأنه هو دعامة برامج مكافحة الفقر فانصب الاهتمام على الاقتصاد المعربي من خلال تطوير القدرات والمهارات البشرية وآليات التربية والتعليم وتأسيس معاهد بحوث علمية ومؤسسات تدريب مهنية.

2* العوامل الداعمة لبرامج مكافحة الفقر في ماليزيا:

هناك مجموعة من العوامل ساعدت على نجاح تجربة ماليزيا في التنمية وهي كما يلي:

1. المناخ السياسي لدولة ماليزيا يمثل حالة خاصة بين جيرانها، بل بين الكثير من الدول النامية، حيث يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية. وذلك أن ماليزيا لم تتعرض لاستيلاء العسكريين على السلطة.
2. يتم اتخاذ القرارات دائماً من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، ما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها تتميز بأنها ديمقراطية في جميع الأحوال.
3. تنتهج ماليزيا سياسة واضحة ضد التفجيرات النووية، وقد أظهرت ذلك في معارضتها الشديدة لتجارب فرنسا النووية، وحملتها التي أثمرت عن توقيع دول جنوب شرق آسيا العشر المشتركة في <تجمع الأسيان> في العام 1995م على وثيقة إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووي، وقد ساعد هذا الأمر على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلاً من الإنفاق على التسلح وأسلحة الدمار الشامل.
4. رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية، والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة. لذا قد ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.
5. انتهجت ماليزيا استراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان¹⁷.
6. اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.
7. اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات، حيث ارتفاع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة (40%) بين عام 1970م وعام 1993م، كما زاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة (50%) خلال الفترة عينها. ويرى د. محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، أنه في الوقت الذي تعاني فيه بلدان العالم النامي من مثلث المرض والفقر والجهل، فإن ماليزيا كان لها ثلوث آخر دفع بها إلى التنمية منذ طلع الثمانينيات؛ وهو مثلث النمو والتحديث والتصنيع، باعتبار هذه القضايا الثلاث أوليات اقتصادية وطنية، كما تم التركيز على مفهوم <ماليزيا كشراكة> كما لو كانت شركة أعمال تجمع بين القطاع العام والخاص من ناحية، وشراكة تجمع بين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي من ناحية أخرى. ويضيف عبد الفضيل أن هناك عوامل أخرى ساعدت على نجاح التجربة التنموية في ماليزيا منها:

- أنها تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني منها:
 - ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية.
 - أن تصدر الشركة 50% على الأقل من جملة ما تنتجه.
 - الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار يسمح لها باستخدام خمسة أجناب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.
- أيضاً امتلاك ماليزيا لرؤيا مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحادي >الواحد والعشرين< من خلال التخطيط لماليزيا 2020م والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له¹⁸.
- وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات: الاستهلاكية - الوسيطة -الرأسمالية)، وقد كان هذا الأمر كمحصلة لنجاح سياسات التنمية بماليزيا فيمكن اعتباره سبباً ونتيجة في الوقت عينه.

3* نتائج مكافحة الفقر في ماليزيا: (1970-2012)

حققت حملة ماليزيا ضد الفقر نتائج إيجابية فاقت توقعات وتقدير المتبعين حيث عرفت انخفاضا مستمرا في معدلات الفقر في الفترة (1970-2012) من معدل (52.4%) عام 1970 إلى (1.7%) في عام 2012. ووفقا لأحدث البيانات حول الفقر كما هو مبين في الجدول (03) فإن معدل الفقر انخفض (1.7%) عام 2012 مقارنة بمعدل (5.7%) في عام 2004.

الجدول رقم (03): تطور معدلات الفقر في ماليزيا خلال الفترة (1976-2012)

السنوات	1976	1984	1987	1992	1997	2004	2007	2012
الفقر الوطني	47.7	20.7	19.4	12.4	6.1	5.7	3.6	1.7
الفقر في الريف	45.7	27.3	24.8	21.2	10.9	11.9	7.1	3.4
الفقر في المدن	15.4	8.5	8.5	4.7	2.1	2.5	2	1

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي.

<http://www.worldbank.org/en/research>

وعرفت ماليزيا تراجعاً لمعدلات الفقر في المناطق الريفية من (45.7%) في عام 1976 إلى (3.4%) عام 2012؛ وذلك يعزى إلى تبني الحكومة برامج تعمل على تحسين ظروف المعيشة في المناطق الريفية وإنشاء المرافق الضرورية، وإعادة توطين الأفراد في مساكن مهيأة بالخدمات الأساسية وتنفيذ برامج تنمية اجتماعية، وفي الوقت ذاته سعت ماليزيا إلى الاهتمام بفقراء المدن فقامت بتشييد البنايات والمسكن بدون أجر وإنشاء مجتمعات سكنية رخيصة التكلفة حيث انخفض معدل الفقر في المناطق الحضرية من (15%) في عام 1976 إلى (1%) عام 2012.

الخاتمة

تجربة الماليزية جديدة بالتأمل وخصوصاً أنها تتميز بكثير من الدروس التي من الممكن أن تأخذ بها الدول للقضاء على مظاهر التخلف فعلى الرغم من الانفتاح الكبير لماليزيا على الخارج والاندماج في اقتصادات العولمة، إلا أنها استطاعت الاحتفاظ بعامش لأبأس به مواردها المحلية، فاستطاعت خلال نحو ثلاث عقود أن غير من هيكلتها الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفوارق الاجتماعية كما تفوقت في لم شمل القبائل واعتبرت نموذجاً في القضاء على التفرقة واستغلالها فيما يخدم مصالح البلد وينعكس إيجاباً على شعبها. كما تمكنت من تغيير تشكيلة ميزانها التجاري من بلد يعتمد بشكل أساسي على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية، في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والالكترونيات.

لقد استطاعت ماليزيا بفضل استراتيجيتها التنموية المحكمة الالتحاق بركب النمو واكساب اقتصادها عنصر التنافسية من خلال تشجيع الاستثمار ودعم الاقتصاد المعرفي والعمل على الاستثمار في العنصر البشري واعتباره محور عملية التنمية، فتوالت الجهود نحو توفير الظروف المثلى للأفراد بغية زيادة انتاجيتهم، فتفانت في الاهتمام بالمناطق الريفية والفقراء على وجه الخصوص، حيث ركزت برامجها على تحسين المستوى المعيشي لهذه الفئة التي كانت تمثل نسبة (54.2%) من مجموع سكانها عام (1970) ليصل إلى معدل (1.7%) عام 2012، الانجاز الذي جعل من ماليزيا نموذجاً رائداً في مكافحة الفقر على المستوى الدولي.

و يمكننا أن نخلص إلى مجموعة من الدروس يمكن الاستفادة منها وهي:

- الاهتمام بجوهر الإسلام وتفعيل منظومة القيم التي حض عليها الإسلام في المجال الاقتصادي والتراجع عن الاسلام-فويبا.
 - استغلال الاختلاف في البنية الاجتماعية خصوصاً في حال وجود عرقيات مختلفة والسعي إلى تحقيق المصالح المشتركة وبذلك يكون الاختلاف مصدر إثم لا هدم.
 - الاستفادة من التكتلات الإقليمية بتقوية الاقتصاديات المشاركة بما يؤدي إلى قوة واستقلال هذه الكيانات في المحيط الدولي، وتعزيز قوتها التفاوضية.
 - توزيع التنمية على جميع مكونات القطر دون القصور على مناطق وإهمال مناطق أحرقت في مشاكل التكديس السكاني و عودة الطبقة وسوء توزيع الدخل وبالتالي الاصطدام بنتائج سلبية لمخططات التنمية.
 - اقرار الدولة بما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية وتشجيع الاعمال التجارية والمنشآت الصغيرة وفقاً لمتاحات وموارد الافراد.
 - السعي إلى الاستغلال المكثف للقدرات الذاتية والاعتماد على العمالة المحلية والاستفادة من الموارد المحدودة والطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن.
 - العمل على تشجيع العمالة من خلال سن القوانين الخاصة بالحد الأدنى للأجور وامتصاص كل قوة العمل المتوفرة، وبالتالي تطبيق برامج وسياسات عمالة فعالة.
- وفي الأخير لا يتوقف الأمر على عرض تجربة ماليزيا في مكافحة الفقر واعتبار السياسات التنموية التي انتهجتها هي الحل الوحيد والأمثل باعتبار أن تطبيق السياسات نفسها يتطلب نفس الميكانيزمات على اقل تقدير، وإنما فقط للاستفادة منه كنموذج لقي رواجاً وقبولاً على المستوى العالمي.

قائمة بالمراجع

- * تعد دراسة أجزاها كل من بوث وروان تري من أول الدراسات القياسية للفقر في أواخر القرن التاسع عشر حيث حاولا قياس الفقر الحضري في نيويورك ولندن.
- ¹ Chenery , Redistribution with growth, New York : Oxford University Press, 1974.
- ² محمد الشريف بشير الشريف، سياسات واساليب مكافحة الفقر دروس مستفادة من التجربة الماليزية، مجلة تفكر مجلد (9) العددان (1) و (2) ، معهد إسلام المعرفة (إمام) بجامعة الجزيرة، السودان، 1429/2008، ص 158.
- ³ سكينه العكري، مكافحة الفقر ماليزيا نموذجاً، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 1087 الأحد 28 أغسطس 2005م الموافق 23 رجب 1426هـ، البحرين، ص17.
- ⁴ هدى ميتكيس، العلاقة بين التنمية والديمقراطية في ماليزيا، في كمال المنوفي ، جابر سعيد عوض (محررون) النموذج الماليزي للتنمية ، برنامج الدراسات الماليزية ، جامعة القاهرة ، 2005 ، ص225.
- ^{**} البيومترا هم أبناء الأرض من قومية مالوية، والسكان المحليين بولايي صباح وسراواك.
- ⁵ Habibah Lehar, Musalmah Abdullah and Yaacob Anas, Malaysian Economy. Shah Alam: Pusat Pendidikan Lanjutan, Institute Teknologi MARA. 1998.P. 58.
- ⁶ ناصر يوسف، دينامية التجربة الابانية في التنمية المركبة، دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا، سلسلة اطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص234.
- ⁷ محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص42.
- ⁸ <http://www.woody.my/P.aspx?id=137>..... (27/10/2014)
- ⁹ د.رجاء ابراهيم سليم، السياسة التعليمية وتنمية الموارد البشرية في ماليزيا، في، في د. كمال المنوفي ود. جابر عوض (محرران)، النموذج الماليزي للتنمية، برنامج الدراسات الماليزية ، جامعة القاهرة ، 2005، ص 111.
- ¹⁰ محمد شريف بشير، التنمية والقيم الثقافية، تجربة التنمية الماليزية . الأمة وأزمة الثقافة والتنمية ، المجلد الثاني، دار السلام، القاهرة، 2007، ص 587.
- ¹¹ محمد شريف بشير، سياسات واساليب مكافحة الفقر دروس مستفادة من التجربة الماليزية، مرجع سبق ذكره ص 164.
- ¹² جابر سعيد عوض ، ماليزيا والاطار التنظيمي للتعاون الاقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا (الآسيان)، في مجموعة باحثين في كتاب ماليزيا وجنوب شرق آسيا، برنامج الدراسات الماليزية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة 2009، ص16.
- ¹³ سعد علي حسين ، تجربة التنمية الماليزية: دراسة في الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، 2006، ص34.
- ¹⁴ محمد شريف بشير، سياسات واساليب مكافحة الفقر دروس مستفادة من التجربة الماليزية، مرجع سبق ذكره ص176.
- ¹⁵ سكينه العكري، مرجع سبق ذكره، ص04.
- ¹⁶ محمد شريف بشير، سياسات واساليب مكافحة الفقر: دروس مستفادة من التجربة الماليزية، مرجع سبق ذكره ص177.
- ¹⁷ عبدالحافظ الصاوي. قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الإسلامي العدد451 الشهر 5، العام 3 ، دولة الكويت ص 3.
- ¹⁸ عبدالحافظ الصاوي، مرجع سبق ذكره، ص 5.